صلاح الدين .. تظاهرات مع الإقليم .. والصدر يناشدهم: لا تقسّموا العراق

الموصل تهدّد باتخاذ الخطوة ذاتها .. و"المواطن" تحمّل رئيس البرلمان كاملَ المسؤولية

□ بغداد / المدى

تظاهر عدد من أهالي محافظة صلاح الدين، معلنين تأييدهم لقرار إعلان الإقليم بعد ساعات من رسالة وجهها زعيم التيار الصدري، مقتدى الصدر إليهم دعاهم فيها إلى حفظ وحدة العراق وهيبته، على حد قوله. وشهدت أقضية سامراء والضلوعية وتكريت والشرقاط، وناحية يترب في صلاح الدين، بعد صلاة الجمعة، انطلاق تظاهرات حاشدة لتأييد إعلان قرار إعلان المحافظة إقليماً فدرالياً، بعد أن دعا إليها أئمة المساجد.

مقتدى الصدر

اثيل النجيفي

خالد الاسدي

وشارك عدد من السياسيين الذي يمثلون المحافظة في هذه التظاهرات إذ قال النائب مطشر السامرائي في تصريح نقلته وكالة كل العراق "إننا اضطررنا إلى اتخاذ مثل هكذا قرار وقد جاء تلبيةً لمطالب جماهير وأهالي صلاح الدين التي انتخبتنا ومنحتنا الثقة".

من جهته، قال النائب الأول للمحافظ أحمد عبد الجبار الكريم إن " إعلان محافظة صلاح الدين إقليم جاء ردا على الظلم الكبير من الحكومة المركزية واستحواذها على صلاحيات مجلس المحافظة ".

وفي رده على الأنباء التي تداولتها بعض وسائل الإعلام بأن مجلس محافظة صلاح الدين سيتراجع عن قراره قال الكريم " إننا لن نتراجع عن هذا القرار لأنه مطلب شعبي وبدليل خروج هذه التظاهرات الشعبية الحاشدة المؤيدة له وليس لدى مجلس المحافظة النية بمثل هذه الخطوة وهو ملتزم ومتماسك وماض بهذا الاتجاه، وستبقى المحافظة إقليما اقتصاديا وتجاريا تابعا للحكومة الاتحادية ".

وصوّت مجلس محافظة صلاح الدين، أمس الأول، بثلثي أعضائه على جعل المحافظة إقليما مستقلا إداريا واقتصادياً، ويمثل أعضاء القائمة العراقية التي يتزعمها رئيس الوزراء الأسبق إياد علاوي غالبية الـ٢٩ من أعضاء مجلس المحافظة.

وبالرغم من تأكيده على عدم التدخل في شأن المحافظة الداخلي، لم يخف زعيم التيار الصدري مقتدى قلقه من إعلان صلاح الدين إقليما، إذ دعا أهالي المحافظة إلى تغيير موقفهم من إعلان المحافظة إقليما، حفاظاً على وحدة العراق .

وقال الصدر في بيان له تلقت "المدى" نسخة منه: أحبتي وأخوتي في صلاح الدين ليس من حقي أن أقرر مصيركم لكن من حقي وحقكم وحق العراق الحبيب أن تحافظوا على وحدة عراقنا المقدس ومن واجباتنا إزاء وطننا الحبيب أن نحفظ وحدته وأن نحفظ هيبته أمام الجميع ولاسيما أمام المحتل".

وأضاف " فأهيب بكم أن لا تشمتوا العدو بنا ولنكن صفا واحدا من أجل نصرة العراق وتحريره واستقلاله لتُكتب لكم صفحة عز وثبات أمام العدو" .

وفي سياق متصل، يرى ائتلاف دولة القانون الذي يتزعمه رئيس الوزراء نوري المالكي، ، إن إقامة الأقاليم حق كفله الدستور وفق آليات معنية، غير أن إقامتها وحسب نواب في الائتلاف على أسس طائفية أو مذهبية أو قومية خط احمر لا مجاملة فيه.

ونقلت وكالة كردستان للأنباء عن القيادي في دولة القانون النائب خالد الاسدي أن "مطالبة المحافظات بتشكيل أقاليم هو حق كفله الدستور العراقي لكن ضمن آليات تقود إلى تشكيل الإقليم يجب أن يتم الانتهاء منها قبل إعلان أن المحافظة تحولت إلى إقليم".

وأوضح الاسدي أن "السؤال هل هناك ضرورة في إقامة الأقاليم في العراق وخصوصا في محافظة صلاح الدين، الجواب قطعا لا. لان الإقليم سيأخذ طابعاً طائفياً مذهبياً وهذا ما لا نقبل عليه كونه يهدد الأمن الداخلي ويقود إلى تفتيت العراق".

وأضاف الاسدي أن "تشكيل الفيدراليات الطائفية خط أحمر بالنسبة للمعايير الدستورية والوطنية، وهذه القضايا لا تدخل ضمن المزايدات السياسية لأنها تهدد بنية".

غير أن الائتلاف الوطني العراقي، اتهم رئيس البرلمان أسامة النجيفي بالوقوف وراء الموضوع معتبرين انه "لولا تصريحاته السابقة حول تشكيل إقليم للسنة لما تشجع مجلس محافظة صلاح الدين على قراره الأخير".

وقال النائب عن الائتلاف والقيادي في كتلة المواطن حسون الفتلاوي "إن تصريحات رئيس مجلس النواب أسامة النجيفي بشأن نية السنة الانفصال وتشكيل أقاليم خاصة بهم شجعت مجلس محافظة صلاح الدين على إعلان إقليم في المحافظة ، مبينا أن ما حصل كان بمثابة ردة فعل للاعتقالات التي شهدتها المحافظة".

وفي الصعيد ذاته، دعت العراقية البيضاء،أمس الجمعة، رئيس الوزراء نوري المالكي إلى اجتماع عاجل مع مجلس محافظة صلاح الدين إثر إعلانها إقليما، واصفة القرار انفعاليا ومتسرعا وأن تقسيم العراق "يوم أسود".

وقال بيان للكتلة، تلقت "المدى" نسخة منه، إن "رئيس الكتلة العراقية البيضاء البرلمانية قتيبة الجبوري دعا مجلس محافظة صلاح الدين إلى التراجع عن قرار إعلان المحافظة إقليما مستقلا، واصفا القرار بأنه "يتناقض مع الروح الوطنية العالية التي عرف بها القادة السياسيون في المحافظة".

وأضاف البيان أن "هذا القرار المؤلم جاء بطريقة انفعالية ومتسرعة، وقد كان لهذا التسرع نتائج تصب في مصلحة جهات خارجية ستفيد من هذا القرار لتنفيذ مآربها في تمزيق العراق".

غير أن محافظ نينوى أثيل النجيفي، حمّل، الحكومة مسؤولية إعلان المحافظات وتحولها إلى أقاليم بسبب ما وصفه بـ"التعنت" وعدم الاستماع لمشاكلها، مؤكداً في الوقت نفسه إمكانية أن تتحول نينوى بدورها إلى إقليم في حال توفرت الرغبة الشعبية بذلك، فيما عزا فرض حظر التجوال في الموصل إلى منع قيام تظاهرات منددة بالاعتقالات والاجتثاث.

وقال النجيفي في مؤتمر صحافي عقده في نينوى، إن "الحكومة المركزية تتحمل مسؤولية توجه بعض المحافظات إلى التحول إلى أقاليم بسبب تعنت الحكومة المركزية وعدم استماعها لمشاكلها".

وأكد النجيفي أنه "من الممكن أن تتحول نينوى إلى إقليم إذا كانت هناك رغبة شعبية كبيرة بذلك، وستوجه في هذا الاتجاه إذا لمسنا هذه الرغبة".

وتساءل النجيفي عن "طبيعة تعامل الحكومة المركزية مع المحافظات التي ستتحول إلى أقاليم، فضلاً عن طبيعة العلاقة بين نينوى والمركز بوجود إقليم بينهما كإقليم صلاح الدين"، مؤكداً أن "العلاقة جيدة حالياً بين الحكومة المحلية والقوات الأمنية العاملة في المحافظة".

كتابة على الحيطان

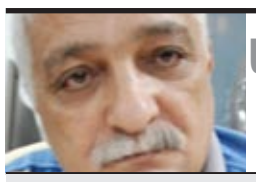

■ عامر القيسي
ameralmada@yahoo.com

نحن والبعث ..

اثارت حملة الاعتقالات الاخيرة الكثيرمن الجدل وسخنت التشجنات السياسية التي تحكم المشهد السياسي لدينا . تبريرات الحكومة انها اكتشفت مخططا بعثيا للاطاحة بالعملية السياسية في البلاد . وباعتراف اكثر من مسؤول امني فان الاعتقالات شملت ربما بعض المشتبه بهم أو الابرياء . الامر المحيرفي هذه الصورة هو اننا بعد ثماني سنوات على التغيير والاطاحة بحزب البعث وحلّه مازلنا نلوح به بين الفترة والاخرى وننفخ في امكاناته لتبرير فشلنا السياسي والامني .

لو اننا قدمنا نموذجا ناجحا لعملية سياسية قدمت للمواطنين ماكانوا يفتقدونه في زمن النظام البعثي المباد من حرية حقيقية وخدمات وثقة بالمستقبل واحترام لكرامة الانسان وحقوقه الاساسية . لو اننا استطعنا ان نكسب الشارع سياسيا وليس طائفيا وان نخطو معه نحو حياة التحضر والرقي والرفاه الاقتصادي وان نجعل المواطن متيقناً من ان التغيير له ولمستقبل اطفاله ، بما في ذلك البعثي الصدامي ، لما وجدنا انفسنا امام هذا البعبع الذي نخيف به الناس في فترات الشد السياسي والطائفي ومفترقات الطرق والحاجة الى اتخاذ قرارات شجاعة وجريئة لنقل العملية السياسية من مربع الى آخر . ولو كانت لدينا استراتيجيات أمنية تصاعدية وواقعية يكون المواطن احد ادواتها الفعّالة لما وجدنا انفسنا في مواجهة الخلايا النائمة للبعث او القاعدة تستيقظ متى كان ذلك ضروريا لها .

لسنا ضد ان تقوم الاجهزة الامنية بواجباتها ، لكننا ضد ان تمارس اعمالها بهذه الطريقة التي استفزت الكثير من الشباب الذين وجدوا انفسهم مطحونين تحت رحمة الخطاب السياسي المقابل الذي صوّر الامر كما لو ان الاعتقالات ستطالهم في اي لحظة وان اجهزتنا الامنية تحمل بيديها قوائم اعتقالات بالآلاف مما اضطر الكثير من هؤلاء الشباب والضباط السابقين من الذين لاعلاقة لهم الآن باي وضع سياسي وهم محالون على التقاعد ويكسبون عيشهم يوميا ، الى البحث عن ملاذات آمنة في غير مناطق سكناهم بل حتى الى محافظات أخرى خوفا من اعتقالهم في اي لحظة ، بل ان هذه الحالة قد تم استغلالها طائفيا وحركت العداوات الشخصية ووفرت فرصة للانتقام من قضايا لاعلاقة لها بالبعث ولا بالسياسة . وهذا كلام لانتخيله فنحن في وسط الناس وتصلنا الاخبار لحظة بلحظة ونستطيع ان نقول بثقة ان الاعتقالات بهذه الطريقة والتشويش الاعلامي قد خلقا هذا الواقع الذي نتحدث عنه . وليس ادل على انعكاسات طريقة الاعتقالات التي جرت في بغداد ومحافظات اخرى ، ماجرى في اجتماع مجلس الوزراء بين المالكي ونائبه صالح المطلك من تشنجات ادت الى انسحاب المالكي من الاجتماع ، وهما من قادة العملية السياسية ومن المفترض بهما ان يكونا على قدر كبير من الحكمة والتأني والهدوء في مواقفهما حتى لاتنعكس سلبا على الشارع العراقي . وان يقدما صورة مقنعة للناس في التفاهم ، لكن ما قدماه تناغم مع المخاوف والهواجس التي خلفتها الاعتقالات .

لانتدخل في الشؤون الامنية لكن واجبنا المهني والوطني يحتم علينا ان نقول للحكومة ان البعث الذي تخشينه وتبحثين عنه ليس بعيدا عن متناول يدك .. واللبيب من الاشارة يفهم !!

اعلام

◆الجحيشي: ليس من حق المالكي توجيه النزاهة

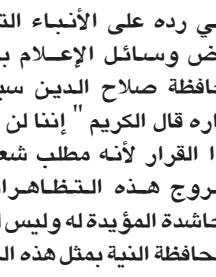

أكد عضو في لجنة النزاهة النيابية أنه ليس من حق رئيس الوزراء أن يوصي ويوجه هيئة النزاهة لأنها مرتبطة بمجلس النواب.

وقال عثمان الجحيشي إن " زيارة المالكي إلى هيئة النزاهة واجتماعه بأعضائها وتوجيههم وتوصيتهم بتفعيل أوامر إلقاء القبض على الفاسدين ليس من حقه لأن هيئة النزاهة مرتبطة وفق قانونها الجديد بالسلطة التشريعية المتمثلة بالبرلمان لا السلطة التنفيذية التي تمثلها الحكومة".

◆طعمة: سنطلب تقريراً عن الأوضاع في البلاد

قال عضو لجنة الأمن والدفاع البرلمانية عمار طعمة أن اللجنة ستطلع على ما أعلنته الحكومة الاتحادية بوجود مخطط لدى البعثيين هو إجراء انقلاب على حكومة المالكي. وأضاف طعمة: أن اللجنة ستطالب الحكومة بتقديم تقرير والوثائق التي تؤكد نية البعثيين بالاستحواذ على السلطة بعد الانسحاب الأمريكي من العراقية، مشيراً إلى :أن من يحاول استهداف العملية السياسية في البلاد فهو يقف ضد إرادة الشعب العراقي .

◆البياتي: سنضيّف قادة الأمن بعد العيد

قال النائب عن التحالف الوطني عباس البياتي إن "عمليات الاغتيال بكواتم الصوت بات امرا مقلقا ،وبالتالي يشكل لنا هاجسا نتابعه في لجنة الأمن والدفاع"، مبينا أن "هذه العمليات تكشف عن وجود خطط منظمة تمول من الخارج لغرض إفراغ العراق من كفاءاته وكوادره".وأشار إلى أن لجنة الأمن "ستستضيف بعد العيد مسؤولين في الاستخبارات والمخابرات والجهات المعلوماتية من اجل الكشف عن هذه الجهات ومن يقف وراءها"

واشنطن قلقة من المستقبل وتصرّ: العملية السياسية لا تزال هشّة

□ عن : فورن افيرز

أعلن أوباما الجمعة الماضية أن القوات المتبقية في العراق حاليا ستعود إلى الوطن لقضاء أعياد رأس السنة. هذا التصريح قد يكون إيفاء بالوعود التي أعطاها في حملته الانتخابية، إلا انه قد يهدد مستقبل بغداد ويقوض المصالح الأميركية في المنطقة .

يعاني العراق جمودا سياسيا وزيادة طفيفة في أعمال العنف، ومن اجل حماية البلد من الانهيار الخطير فقد كان على واشنطن أن تتواجد عسكريا في العراق، وفي الوقت نفسه تدفع بقادة بغداد باتجاه المصالحة الوطنية والمساءلة السياسية.

في نيسان ٢٠٠٨، خاطب رايان كروكر – السفير الأميركي في العراق حينذاك – الكونغرس قائلا " في نهاية المطاف، فان كيفية مغادرتنا وما الذي سنتركه هو أكثر أهمية من كيفية قدومنا".

هناك مبرر للقلق، فالعراق يواجه تحديات متعددة سياسية وأمنية ودبلوماسية وليس واضحا كيف سيواجه كل تلك التحديات. فبعد ثماني سنوات من إسقاط صدام حسين، بقي البلد هشا ومعقدا. بعد الضغط تمكنت الطبقة السياسية الجديدة في العراق من التوصل إلى حل وسط حول القضايا الجدلية مثل دور الإسلام في الحكومة وكيفية التصديق على الدستور. قاوم الشعب العراقي أسوأ أشكال الافتراس الإيراني عندما ساند حملة رئيس الوزراء نوري المالكي ضد المليشيات التابعة لإيران عام ٢٠٠٨. إلا أن تأسيس الدولة العراقية لا يزال ضحلا. فالانقسامات تتعمق داخل النخبة الحاكمة. لم يكن الوجود العسكري الأميركي ليضمن السلام والازدهار، إلا أن مغادرة القوات تزيد من مخاطر الفشل بسبب ابتعاد الدعم النفسي لنظام سياسي لا يزال هشا ومن خلال فتح الباب واسعا أمام المزيد من التدخل الأجنبي .

السبب الظاهري للانسحاب الأميركي هو أن الطرفين لم يتمكنا من الاتفاق على النصوص القانونية الخاصة بالوجود العسكري الأميركي على ارض العراق- بالذات ما يتعلق منها بحصانة الجنود من الملاحقة القانونية العراقية -. في الحقيقة أن اوباما كان محقا في جعل قضية الحصانة عاملا عائقا أمام الاتفاق، لكن مع ذلك يمكن التغلب على هذا العائق. على أية حال، فان القضية برزت خلال المفاوضات التي قادت إلى انجاز الاتفاقية الأمنية عام ٢٠٠٨ بين واشنطن وبغداد بشكل ناجح. حينها عمل الطرفان على اتفاقية انطوت بالنتيجة على غموض إستراتيجي. حيث تمكن العراقيون من الادعاء بان هناك سينا ر يو ها ت معينة يمكن بموجبها أن يلتزم الجنود الاميركان بالقانون العراقي، إلا أن الجانب الأميركي ادعى أن هذه السيناريوهات لا يمكن تطبيقها. وكما نعرف، فان عام ٢٠٠٨ يختلف عن ٢٠١١ ، وان العراق هو الذي يتحمل أكثر اللوم في ذلك. لكن كحد أدنى، كان على الولايات المتحدة أن تبذل جهودا مضنية لرسم شكل البيئة السياسية لكي يتمكن القادة العراقيون من الإعلان عما يقوله كثيرون بالسر: و هو إبقاء عدد معين من الجنود الاميركان .

السبب الظاهري للانسحاب الأميركي هو أن الطرفين لم يتمكنا من الاتفاق على النصوص القانونية الخاصة بالوجود العسكري الأميركي على ارض العراق

الفريق المتواجد في السفارة الأميركية ببغداد والذي عمل بكد في هذه المفاوضات، لم يكن يتمكن من التوصل إلى هذه النتيجة بدون دعم واسع من واشنطن ، خاصة من الرئيس ونائبه . ولم يكن ليتمكن من السفر إلى بغداد لعدة أشهر. يبدو أن اوباما لم يلتق بالوفد العراقي خلال انعقاد الجمعية العمومية للأمم المتحدة في أيلول . إن التوصل الى اتفاق على إبقاء عدد من القوات الأميركية في العراق كان يستلزم انضباطا أكثر من واشنطن. فعندما سرّب الجانب الأميركي نوايا البيت الأبيض في إبقاء ثلاثة آلاف مقاتل، فانه لم يترك للعراقيين الكثير من الحوافز لركوب مخاطرة سياسية كبيرة من اجل ضمان شيء تافه. أخيرا، فان التوصل إلى اتفاق كان يتطلب مرونة أكثر من واشنطن التي أصرت على موافقة البرلمان على حصانة الجنود. كل مكونات التفاوض هذه كانت قاصرة، مما أدى إلى الفشل الإستراتيجي .

البيت الابيض

كذلك تترك واشنطن وراءها آفاقا غير متفائلة عن الشراكة الأميركية – العراقية المتينة. فبعد خمس أو عشر سنوات ستكون العلاقة أكثر سوءا، لأن المجموعات المعارضة للنفوذ الأميركي هي المسيطرة الآن ومن المحتمل أن تتعزز قوتها على المدى القريب. ثم أن العلاقة الثنائية غير العسكرية سيكون من الصعب بناؤها بدون وجود قوات على الأرض.

إن إعلان اوباما أدى إلى تعقيد طموحات توسيع البصمة المدنية في العراق، حيث أن وزارة الخارجية تضع خططا لبناء قنصليات لكنها توقفت بسبب الوضع الأمني والكلفة. كما أن الولايات المتحدة تترك وراءها منطقة يتنامى فيها النفوذ الإيراني. فطهران في موقع هجوم ، كما ظهر من إعلانها لخطط التخصيب النووي، ودعمها للهجمات على القوات الأميركية في العراق، والتآمر لقتل السفير السعودي في واشنطن. إن خطة البيت الأبيض لمواجهة هذه الأعمال العدائية غير واضحة، إلا أن ما لا يمكن تصوره هو أن أية إستراتيجية لمخاطبة إيران سوف تتضمن سحب القوات كافة من العراق.

■ ترجمة المدى